

المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان

The International Conference of Arab Court for Human Rights

25 - 26 مايو 2014 فندق الريبز كارلتون - مملكة البحرين

المحكمة العربية لحقوق الإنسان

طرحت فكرة إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان من قبل صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين في نوفمبر 2011، في وقت احتاج فيه العالم العربي إلى استكمال منظومة آليات حماية حقوق الإنسان كما هو الحال في أوروبا من خلال "المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان"، والتي أنشأت بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في عام 1959، وكذلك في القارتين الأمريكيتين بإنشاء "محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان" في عام 1979، والتي أنشأت بموجب الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، وفي أفريقيا ممثلة بـ "المحكمة الأفريقية لحماية حقوق الإنسان والشعوب" في عام 1998، والتي أنشأت بموجب البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، ليكتمل بذلك عقد المنظومة الدولية، جنباً إلى جنب مع آليات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان.

ويهدف مقترح إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان إلى منح هذه المحكمة اختصاصاً قضائياً في نظر شكاوى الأفراد المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان، وفق ضوابط قانونية واضحة تنص عليها اتفاقية الإنشاء، حيث أن الوضع العربي الحالي لا يتيح للأفراد تقديم شكاوى رغم دخول الميثاق العربي لحقوق الإنسان حيز النفاذ في 15 مارس 2008، بمصادقة سبع دول، وانضمام عشر من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وهي البحرين والأردن وقطر والجزائر وفلسطين وليبيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وسوريا واليمن.

وبناء على رغبة مملكة البحرين إدراج بند بعنوان "إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان" ضمن جدول أعمال الدورة العادية رقم (137) لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، فقد رحب الأخير بمبادرة الملكة باستضافة مؤتمر يعقد في العاصمة النامية لبحث إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان، وقرر تكليف الأمانة العامة بإعداد دراسة حول إنشاء المحكمة بالاستعانة بخبراء قانونيين من الدول العربية، مع الاسترشاد بالتجارب الإقليمية لإنشاء مثل هذه المحاكم، وتعميمها على الدول الأعضاء لإبداء ملاحظاتها عليها.

المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان

The International Conference of Arab Court for Human Rights

25 - 26 مايو 2014 فندق الريبز كارلتون - مملكة البحرين

وعلى ضوء ذلك، عقد مؤتمر المنامة لإنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان في الفترة من 25 إلى 26 فبراير 2013، بعد أن تم تشكيل لجنة من الخبراء القانونيين العرب برئاسة الأستاذة الدكتورة بدرية العوضي أستاذة القانون الدولي بجامعة الكويت، وعضوية عدد من خبراء القانون الدولي وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بالإضافة إلى مشاركة مدير إدارة المعاهدات الدولية بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان بصفته الشخصية، حيث ناقش المؤتمر أهمية إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان في إطار تعزيز منظومة حقوق الإنسان في الوطن العربي، وفكرة إنشاء المحكمة من خلال بروتوكول اختياري للاسترشاد بالتجارب الإقليمية، ودراسة الملامح الرئيسية لتشكيل المحكمة واختصاصها والقانون الواجب التطبيق.

وقد باركت جامعة الدول العربية في اجتماع مجلس الجامعة على مستوى القمة في دورته العادية الرابعة والعشرين المنعقد في الدوحة بتاريخ 26 مارس 2013 إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان، وتم تكليف لجنة رفيعة المستوى من الخبراء القانونيين للدول الأعضاء لإعداد النظام الأساسي للمحكمة، وعرض نتائج أعمالها على مجلس الوزاري للجامعة في دورته المقبلة.

كما توجت جهود مملكة البحرين بموافقة مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بموجب القرار رقم 7656 - د. ع (140) - ج 2 الصادر في 1 سبتمبر 2013 على طلب مملكة البحرين استضافة مقر "المحكمة العربية لحقوق الإنسان".

والجدير بالذكر أن لجنة الخبراء القانونيين الموكلة إليها إعداد مشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان قد انتهت من دراسة وإجراء التعديلات اللازمة على مشروع النظام الأساسي للمحكمة، حيث وافق مجلس الجامعة على مستوى القمة المنعقد في الكويت بموجب قراره رقم 593 د. ع (25) الصادر في 26 مارس 2014 من حيث المبدأ على مشروع النظام الأساسي للمحكمة، وتم تكليف لجنة رفيعة المستوى لدراسته ووضعها في صيغته النهائية. حيث انتهت اللجنة مؤخراً من صياغته، ومن المؤمل أن يُعرض أمام مجلس الجامعة على المستوى الوزاري لإقراره خلال اجتماعه القادم.

* * *